الإتحاد الأفريقي

يونيسف لكل طفل

مذكرة مفاهيمية

الاجتماع الفني لكبار مسؤولي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن تسجيل المواليد

الموضوع: نحو تعميم تسجيل المواليد في أفريقيا: التحديات والفرص خلال جائحة كوفيد-19

11 أغسطس 2020

المشروع النهائي

1. مقدمة

تدعو كل من أجندة 2063 و خطة التنمية المستدامة 2030 إلى توفير الهوية القانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد. ويتطلب تنفيذ أجندة 2063 وخطة التنمية المستدامة 2030 تسجيل كل الأحداث الحيوية وجمع المعلومات المتعلقة بالأحداث وتجميعها وإصدارها ونشرها بطريقة منتظمة ومستمرة لتوجيه السياسات والتخطيط، ولتسترشد بها القرارات، وتمكين جميع أصحاب المصلحة من تتبع التقدم المحرز وإجراء التعديلات اللازمة لضمان الشفافية والمساءلة المتبادلة. تدعو العديد من الصكوك القانونية والبروتوكولات للاتحاد الأفريقي إلى تشجيع وتعزيز تسجيل المواليد، ولا سيما الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

تتضمن المادة 6 من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته أحكاما تتعلق بالتسمية واكتساب الجنسية وتسجيل المواليد. شهد تسجيل المواليد في أفريقيا ركودا لفترة طويلة، تاركا ملايين الأطفال محرومين من حقهم الأساسي في الهوية القانونية. ولكن في الآونة الأخيرة كانت هناك مؤشرات تقدم مشجعة. أعلن مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2016 عن تخصيص العقد 2017–2026 لإعادة تنظيم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا ضمن أجندات التنمية القارية والإقليمية والوطنية، وحثّ الحكومات على الاستجابة باتخاذ الإجراءات المناسبة. يُعد ضمان التسجيل الشامل للمواليد أحد المجالات التي تتطلب تركيز الإجراءات خلال هذا العقد.

أحرزت أفريقيا في السنوات الأخيرة تقدمًا كبيرًا في تحسين تسجيل المواليد، إلا أنه لم يكن كافيا حيث يتم تسجيل 52 في المائة فقط من الأطفال دون سن الخامسة، والقارة ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في امتلاك كل طفل للهوية القانونية، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول 2030.

في غرب ووسط أفريقيا، ارتفع المتوسط الإقليمي للأطفال دون سن الخامسة المسجلين عند الولادة على مدى السنوات الثلاث الماضية من 45 في المائة إلى 53 في المائة، بما يعادل 8.6 ملايين طفل مسجل. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، يبلغ متوسط النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة المسجلين حاليا 40 في المائة. وحققت بعض البلدان في القارة مثل الجزائر وتونس نسبة 100 في المائة، بينما سجلت بلدان أخرى مثل إثيوبيا والصومال 3 في المائة.

وبالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في المؤتمرات الخمس السابقة للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني، إلا أنّ عوامل عديدة لا تزال تعوق تسجيل المواليد مثل:

- **ضعف تحديد أولويات التسجيل المدني** في الخطط والميزانيات الوطنية. مع عدم وجود أطر تشريعية متينة وخطط استراتيجية وابتكارات لتسريع تسجيل المواليد، مدعومة بالتزام صارم من الحكومات، يبقى بناء نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية غير مستدام.
- **ضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات** لاسيما للأطفال المعرضين للخطر. يعاني تسجيل المواليد من حالات الطوارئ والأزمات أو الإهمال من قبل السلطات الوطنية.
- **ضعف درجة الوعي بالخدمة.** نسبة كبيرة من المواطنين ليسوا على دراية بالإجراءات والفوائد الناتجة عن تسجيل المواليد.
- **تسجيل المواليد ليس مجانيًا** في العديد من البلدان وقد لا يتمكن الآباء من دفع الرسوم المباشرة وغير المباشرة. علاوة على ذلك، يتم فرض غرامات للتأخر في التسجيل في معظم البلدان الناطقة بالفرنسية.
- **النمو السكاني:** يكافح تسجيل المواليد كنشاط يومي لا تتوفر له الموارد الكافية في العديد من البلدان، من أجل مواكبة العدد المتزايد سنويًا من الأطفال مع تزايد تراكم الأطفال غير المسجلين.
- **نقص الموارد:** في حين تم تسجيل تقدم في معدلات تسجيل المواليد، تواجه العديد من الدول الأعضاء تحديات تتعلق بالموارد. تدعو الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في الموارد البشرية والمالية والفنية، من المصادر المحلية والخارجية على حد سواء لتحقيق التغطية الشاملة.
- **عدم فاعلية تحديث نظم التسجيل المدني** في معظم البلدان حيث لا يوجد بعد أجهزة وتطبيقات ومنصات رقمية ومتنقلة لعمليات التسجيل وإعداد التقارير على نحو أكثر بساطة ومنهجية. ويشمل هذا أيضًا عدم وجود نظم حديثة لإدارة البيانات لمعلومات تسجيل المواليد من المراحل الأولى لجمع المعلومات إلى المراحل الأخيرة من الإيداع في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الوطنية الأكبر.
- **يتم التعامل مع تسجيل المواليد كخدمة مستقلة** في العديد من البلدان. والخدمة غير مدمجة في العديد من الخدمات الأساسية الأخرى.

في ضوء ما سبق وفي إطار يوم الطفل الأفريقي الذي تم الاحتفال به في 16 يونيو 2020 تحت عنوان "الوصول إلى نظم عدالة تراعي احتياجات الأطفال في أفريقيا"، أطلق الاتحاد الأفريقي واليونيسيف في

17 يونيو حملة قارية للدعوة تحت شعار "حملة الأشخاص بدون اسم: هوية قانونية لكل طفل، إمكانية وصول كل طفل إلى العدالة". واعترافًا بأن عدم حصول العديد من الأفريقيين على الهوية القانونية يمثل تحديًا إنمائيًا للتحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا، وأن تسجيل الأطفال عند الولادة هو أحد العناصر الرئيسية لتسريع العدالة الاجتماعية، تسعى الحملة التي ستستمر حتى يونيو 2021 إلى التعبئة من أجل إسراع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتنفيذ الالتزامات تجاه تسجيل جميع الأطفال عند الولادة، والحاجة الملحة لإعادة تنظيم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، لمعالجة الإهانة التي ينطوي عليها عدم الظهور. يأتي إطلاق الحملة في الوقت المناسب مع تزايد المخاوف بشأن خطر انخفاض معدلات تسجيل المواليد في ظل تفشي جائحة كوفيد-19 . وقد تؤدي جائحة كوفيد-19 الحالية إلى تفاقم الحالة وتعريض التقدم المحرز حتى الآن للخطر. فرضت العديد من البلدان عمليات الحجر وقيودا على التنقل. وتم إغلاق مراكز تسجيل المواليد ونقاط الخدمة في العديد من البلدان، مما يقلل من توافر خدمات التسجيل وإمكانية الحصول عليها.

في الوقت نفسه، تجري إدارة الشؤون الاقتصادية في مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اليونيسيف دراسة استقصائية سريعة للتقييم بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتقدير تأثير كوفيد-19 على إحصاءات وخدمات تسجيل المواليد. وستُعرض النتائج الأولية لهذا التقييم للمناقشة خلال هذا الاجتماع.

تواصل ردود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الدراسة الاستقصائية السريعة للتقييم إبراز عوامل التمكين ومجالات التحسين في تسجيل المواليد في هذا السياق المتعلق بجائحة كوفيد-19 . وأبلغت العديد من الدول الأعضاء عن تنفيذ ابتكارات لتحسين وتسريع تسجيل المواليد. وتماشيًا مع الالتزامات السياسية للحكومات، قدم الشركاء قدرا كبيرا من الدعم لدفع أجندة تسجيل المواليد من خلال العديد من المبادرات. وقد مكن هذا الدعم العديد من البلدان من تنفيذ التدابير التالية:

- طلب شهادات الميلاد والوفاة عبر الإنترنت.
- عمل الموظفين من المنزل واستخدامهم لمنصات إعلامية على شبكة الإنترنت، مثل البريد الإلكتروني وتويتر وفيسبوك، للاستجابة لاحتياجات العملاء.
- التنسيق مع مساعدي التسجيل لضمان الإمداد المستمر لمواد التسجيل لتسجيل الأحداث الجارية.
- التنسيق مع وزارة الصحة للتأكد من تسجيل الأحداث الحيوية التي تحدث في المرافق الصحية.
- يتم تطوير وسائل الاتصال لتشجيع الناس على تسجيل الولادات.
- إعداد خطة للانتعاش بشأن تسجيل المواليد.

2. أهداف الاجتماع الفني

يهدف الاجتماع الفني إلى مناقشة التقدم المحرز والتحديات والفرص لتسريع تسجيل المواليد في أفريقيا في ظل السياق الجديد لجائحة كوفيد -19 في ضوء نتائج الدراسة الاستقصائية السريعة للتقييم، والاستعراض الشامل للوضع الراهن لتسجيل المواليد في القارة. وسيتيح الاجتماع فرصة للدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لتقديم معلومات مستكملة حول مستوى تنفيذ التوصيات المتعلقة بتسجيل المواليد المنبثقة عن الاجتماع الوزاري الأخير المنعقد في زامبيا، وتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بشكل عام.

3. النتائج المتوقعة

ستُستخدم نتائج الاجتماع الفني كوثيقة معلومات أساسية للحدث الرفيع المستوى المؤسسي والشركاء الذي سينظم في نوفمبر 2020. ومن المتوقع أن يستعرض الاجتماع الفني ما يلي:

- مشروع تقرير الدراسة الاستقصائية السريعة للتقييم؛
- مشروع إعلان يتضمن توصيات بشأن التسجيل الشامل للمواليد في إفريقيا أثناء وبعد جائحة كورونا؛
- مشروع جدول أعمال المؤتمر الرفيع المستوى المزمع عقده في ديسمبر 2020؛
- خارطة طريق "حملة الأشخاص بدون اسم" نحو المؤتمر الرفيع المستوى.

4. صيغة الاجتماع

سيُعقد الاجتماع بشكل افتراضي مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء المختارة من أقاليم القارة الخمسة والشركاء المختارين الذين يقدمون العروض. وستتبع العروض تفاعلات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيتم توثيق المناقشات لتسجيل المساهمات التي ستسترشد بها التعديلات التي سيتم إدخالها على مشروع الوثيقة، وستُنشر التوصيات والنواتج المنبثقة عن الاجتماع على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. ستعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي واليونيسيف على وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة ونشرها في أقرب وقت ممكن.

5. تاريخ الاجتماع

سيُعقد الاجتماع الفني في 11 أغسطس 2020 بشكل افتراضي.

6. الجمهور المستهدف

سيحضر الاجتماع جميع أمناء السجلات العامين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وممثلو المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل أفريقيا، وخبراء التسجيل المدني، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين وممثلو المنظمات الشريكة.

7. لغات العمل

سيُعقد الاجتماع الفني باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وسيتم توفير الترجمة الفورية بجميع لغات الاتحاد الأفريقي.